

الانتخابات ومطالب الناخبين

التناجج وفي قاضية الخطط طلبات الناخبين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو مدناً وأفضل ما خرجت به من حملة الانتخابات هو التعرف على احتياجات الناخبين وهي كثيرة لكنني اخفرت اليوم فقط طلبات الناخبين في مدينة القنفذة ومدينة رابغ التابعتين إدارياً لمنطقة مكة المكرمة وتتبع فرع الغرف فيها للغرفة التجارية الصناعية بجدة . فالقنفذة مدينة عريقة بتاريخها التجاري حيث كان بها أحد أقدم الموانئ في الجزيرة العربية وأهلها خليط من أعراق القبائل في الجزيرة وانشاء أهلها لمدينتهم لم يحظه في أي مدينة أخرى حيث يرتبطون بالأرض والبحر والجبل وهي مدينة يعود الفضل في تطويرها وتخطيطها والمحافظلة على كورتيتها إلى ابن القنفذة معالي الأخ عبدالله الملعي عندما كان أميناً لمدينة جدة وإلى رئيس بلدية القنفذة الذي لم يسلف أهالي القنفذة على فقدان مسؤول لديهم مثل ما أسفوا إلى على رئيس بلديتهم كما قيل في.

فمطالب رجال الأعمال في هذه المدينة كثيرة وعلى رأسها أن تتكرم عليهم وزارة التجارة بفتح فرع الوزارة لخدمتهم عوضاً عن تكبدهم مشاق السفر حوالي 350 كيلو إلى جدة لإنجاز معاملاتهم.

الانتخابات ظاهرة ترسخ مبدأ المشاركة

الشعبية العامة والتخصصة وثبتت قناعتنا

بمن يقوده مؤسساتنا وأن القرار سيكون

قراراً نابعاً من القاعدة الانتخابية وليس قرار

الفرد حتى وإن لم تعجبنا النتائج...

وهو مطلب أساسي وضروري أمل من أخي معالي وزير التجارة السرعة في توجيه من يلزم لفتح الفرع وإذا كانت المشكلة في الميزانية فلن الفرع يمكن أن يقام بدعم أصحاب الأعمال وبالإمكان إيجار المبنى وتعيين الموظفين لحساب وزارة التجارة وعلى الوزارة فقط الإشراف عليه وقد تكون غرفة جدة هي الأولى بأن تقوم بالإيجار وانتداب أحد موظفيها للقيام بهذه المهمة. كما يطالب أصحاب الأعمال في القنفذة بضرورة أن تنشئ غرفة جدة لهم فرعاً للغرفة يليق بالغرفة ورجال الأعمال عوضاً عن الفرع الحالي والذي يعتبر نموذجاً غير حضاري للغرفة وينبغي على الغرفة الاستثمار في إنشاء مبنى متكامل يكامل الخدمات ملحق به قاعة للمحاضرات والشوات والمؤتمرات والتدريب حتى وإن كان عدد المشتركين لا يتجاوز الأربع مئة مشترك إلا أن وجود الفرع قد يسهم في زيادة عدد أصحاب المؤسسات الصغيرة ومن ثم لإعاش المدينة اقتصادياً والتي ستسهم في تخفيض شطب الفقر المرتفعة في هذه المدينة. ومن المطالب لهذه المدينة، إنشاء محطة تحلية مياه البحر والتي قد سبق وأن تمت الموافقة الملكية على إنشائها منذ أكثر من خمسة عشر عاماً إلا أنه لم يتم إنشائها، فهي مدينة تعيش على رحمة الأطلال التي تغذي أيارها وهو مطلب شعب القنفذة وقضاياها يضعونه أمام الملك

تجربة ناجحة خضيتها رغم خسارة مجموعتي والمجموعات الأخرى أمام مجموعة لجدة، إلا أنها تمثل قمة الديمقراطية وهي تميز تتفرد به الغرف السعودية بصفة عامة وغرفة جدة بصفة خاصة وتجربة الانتخاب في هذه الدورة في غرفة جدة تعتبر من أنجح الانتخابات في وجهة نظري وأنا خبير بها منذ أكثر من ربع قرن حيث تعتبر الأكبر من حيث عدد المرشحين والأكبر من حيث عدد الناخبين والأطول من حيث الفترة الزمنية منذ فتح باب الترشيح بعضويتها والأولى والفريدة من نوعها من حيث مشاركة المرأة في الانتخابات والأكثر تنظيمياً من حيث الإعداد والتنظيم الإداري والفني والأمني من قبل منسوبي وزارة التجارة وأمانة إدباري وإدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة والأكثر حماساً وتنافساً من جانب المجموعات والمرشحين المستقلين في الانتخابات والأكثر نقاشاً من قبل الناخبين والمرشحين ، وللحقيقة لا بد أن أعترف بأنه وإن خسرنا النتيجة في الانتخابات إلا أن الغرفة والوسط التجاري قد كسب مجموعة لجدة برجالها المخلصين الذين سيخدمون الغرفة خلال الفترة القادمة وسيعملون على تحقيق طموحاتنا جميعاً وسنضع جميع أهدافنا وموالاتنا أمامة في أيديهم وسنعمل على دعمهم ومساندتهم وسكون في الصف الثاني داعمين ومساندين لهم وعلى جميع زملائي في المجموعات الأخرى وزملائي من المستقلين الذين لم يحالفهم النجاح أن ينضموا لنا لتكون صفاً واحداً فالانتخابات قد انتهت والنتائج قد ظهرت واليوم المجموعة الفائزة هي ممثلنا في مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة، ونحن اليوم نعمل جميعاً بهدف واحد وهو تطوير غرفة جدة لنساهم في خدمة عملائنا واقتصاد بلادنا.

وشكراً للمجلس السابق ورؤسائه الذين اجتهدوا بقراراتهم وإمكاناتهم لتحقيق إنجازات للغرفة وعلى رأسهم أخي معالي الأستاذ عبدالله زيمان وأخي الشاب المتفاني معالي السيد عمرو عبدالله الدباغ ومهندس الصناعة المهندس عادل فقيه وأخي الدكتور غسان السليمان الرئيس الحالي والأمين العام السابق الدكتور ماجد القصبي وغيرهم، ولا يفوتني أن أشكر الحضور المجهولين في الغرفة ابتداء من أمينها العام ومديرها العام والمديرين العموم الآخرين ورؤساء الأقسام والإدارات والموظفين التنفيذيين ورجال الأمن والنظير بحق أخرجوا لنا فلماً ناجحاً بكل المقاييس ابتداء من الإعداد إلى المونتاج وهذا تميز تتفرد به غرفة جدة وأخيراً لا بد وأن أعترف بأن وراء حماس الناخبين والمرشحين كان تلقى رجال الإعلام ووسائل الإعلام السعودية في عهد وزير الإعلام الخبير معالي السيد الأستاذ إياب مدني.

أخي القارئ

هذه نبذة عن الديمقراطية التي ننشدها ليس في الغرفة فقط وإنما تتمنى أن نراها أيضاً في بقية المجالس الحكومية الأخرى وفي بقية مؤسسات المجتمع المدني الأخرى أرى ربنا أن أبدأ بها مقدمة مقالتي اليوم والتي أثبتت فيها بأن الانتخابات ظاهرة ترسخ مبدأ المشاركة الشعبية العامة والتخصصة وثبتت قناعتنا بمن يقوده مؤسساتنا وإن القرار سيكون قراراً نابعاً من القاعدة الانتخابية وليس قرار الفرد حتى وإن لم تعجبنا النتائج. انتهت الانتخابات وظهرت

بإيد الله صالدين دهلان

عبدالله لتحقيق آمالهم حيث الماء هو سر الحياة، وإذا كان الأمر صعباً فلماذا لا تغذى القنفذة بمياه محطة الشعبية الجديدة؟
ولخيراً أمل أن يوجه الملك عبدالله الوزراء المعنيين بتوزيع الاستثمار الصناعي إلى المناطق الصغيرة وعلى رأسها القنفذة التي لا مقومات لاقتصادها سوى أن يكون به أحد المشاريع الصناعية الضخمة. فالقنفذة على البحر وبالإمكان أن يعاد بناء مينائها التاريخي ليكون ميناء تجارياً يخدم المشاريع الصناعية مستقبلاً ويدعم الاستثمار في صيد الأسماك وصناعاتها. ومن المشاريع المرشحة في القنفذة، إنشاء محطة تكرير للبترول بها أو إنشاء أحد مشاريع الصناعات الأساسية لسابك أو غيرها من الشركات الصناعية، أو إنشاء مصنع للسكر أو محطات تجميع الأرز والشعير أو إنشاء ميناء لتزويد البواخر بالوقود في البحر الأحمر أو بالإمكان أن تنشأ بها مدينة صناعية جديدة توسعة للمدينة الصناعية بجدة.
نعم هي اقتراحات عديدة أمل من مجلس إدارة غرفة جدة الجديد أن يعمل على فتح ملف القنفذة كمدينة اقتصادية. أما مطالب مدينة رابع فهي أيضاً عديدة وضرورية وهي مدينة لعبت دوراً بارزاً في تاريخ إنشاء المملكة ورجالها من المخلصين للملك عبدالعزيز وعلى رأسهم أمراؤها. ورابع المدينة التي وللأسف لم تسقط من التنمية الصناعية في أطرافها وعلى وجهتها البحرية، وهذه قضية طالبت بها منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً عند بداية إنشاء مدينة ينبع الصناعية حيث ناديت وطالبت وكتبت كثيراً مطالباً بضرورة ربط البعد الاجتماعي في المشاريع الصناعية بالمنى الصغيرة، وطالبت آنذاك بضرورة توطيد العلاقة الاجتماعية والاقتصادية بين المشاريع الصناعية والمنى المجاورة لها أو التي تقع المشاريع فيها، إلا أنه وللأسف ولأسباب أجهلها حتى الآن لم تسقط مدينة ينبع البحر والنخل استفادة كبيرة من مدينة ينبع الصناعية لا بل أنشئت مدينة جديدة داخل الحرم الصناعي ولم تسقط المنى التي حولها كما ينبغي، وتكرن القضية اليوم في رابع فحجم استفادة مدينة رابع من مشاريع (مصفاة أرامكو أو مصنع الأسمت أو شركة الكهرباء) هو حجم محدود وغير مؤثر ولم يسهم في تطور أو تطوير مدينة رابع وهي قضية المطلوب فتح ملفها ولرجو من مجلس الغرفة الجديد أن يتحبنى عقد اجتماع لرؤساء هذه المشاريع الصناعية الكبيرة ومناقشة البعد الاجتماعي والاقتصادي لمشاريعهم وأرد على مدينة رابع، وسأعمل بكل الجهود لإتارة هذا الموضوع لأننا لا نريد مشاريع تحقق عوائد اقتصادية لأصحابها فقط يوماً أن تنعكس فائدتها على المناطق والمنى حولها أو وسطها وهي قضية تتطلب تدخل وزير التخطيط أو لا. وهي سياسة ستعمل على إنعاش المنى الصغيرة وتوطين العمالة في المنى الصغيرة وتخفيض نسب الفقر.

هذه بعض المطالب وهي كثيرة وجدتها مناسبة لطرحها اليوم متمنياً على زملائنا اللغائرين بمجلس إدارة غرفة جدة أن يضعوها ضمن خطتهم المستقبلية داعياً الله لهم التوفيق والنجاح.